E/2021/33

الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(22-26 شباط/فبراير 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2021
الملحق رقم 13

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2021/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2021
الملحق رقم 13

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(22-26 شباط/فبراير 2021)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثالثة والعشرين. وتناولت اللجنة البنود التالية: الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021، وهو: "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"؛ والاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لأقل البلدان نمواً؛ ورصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسماؤها بالفعل من القائمة؛ وتحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رفعت أسماؤها منها؛ ونتائج دراستها الشاملة حول تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على فئة أقل البلدان نمواً؛ وتقديم إسهامات في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل المقبل لصالح أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021، شددت اللجنة على أن جائحة كوفيد-19 قد عرّضت للخطر إمكانية تحقيق البلدان أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا يكون الهدف من التعافي من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي لم يسبق لها مثيل هو العودة إلى أنماط التنمية السابقة للأزمة، بل إعادة تأطير التنمية في اتجاه المساواة والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية. وتوصي اللجنة باتخاذ إجراءات في أربعة مجالات بالغة الأهمية هي: التدابير الصحية العامة المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ والتمويل وتخفيف عبء الدين؛ وتغير المناخ؛ والحماية الاجتماعية، بما في ذلك حقوق العمل والتعليم – وتواصل دعم إصلاح القواعد المتعددة الأطراف.

وبينما تعرض الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمت في عام 2020 عدداً من الإنجازات، فإنها تشير إلى أن التغييرات التحويلية والهيكلية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 لا يتم إجراؤها، وبالتأكيد فهي لا تتم بالإلحاح المطلوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام في الاستعراضات الوطنية الطوعية للجوانب التحويلية لخطة عام 2030 ولعملية الاستعراض بوصفها أداة للمضي قدما في تنفيذ الأهداف.

واستعرضت اللجنة تحليلها لأثر كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نموا. وبينما تمكن العديد من أقل البلدان نموا من وضع حد للأزمة الصحية الملحة التي سببتها الجائحة، فقد تضررت بشدة من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وأدى عدم كفاية الحيز المالي، ومستويات الدين المرتفعة الموجودة من قبل، وتضاؤل التمويل الخارجي الخاص إلى تقييد شديد للتدابير المالية التي يتخذها العديد من أقل البلدان نمواً لمواجهة الجائحة. ومع ضعف النمو الاقتصادي حتى في الأجل المتوسط وتزايد أوجه عدم المساواة، يصبح تحقيق الأهداف أكثر صعوبة بالنسبة للكثير من هذه البلدان مقارنة بما كان عليه الحال قبل الجائحة. وفي حين أن البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة أو الموصى برفع أسمائها ما زالت على المسار الصحيح، فإن أقل البلدان نموا التي تتخلف عن الركب قد يشهد رفعها من القائمة مزيدا من التأجيل.

وقد أنهت اللجنة استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً في خضم الأزمات الصحية والاجتماعية – الاقتصادية المستمرة. وأوصت اللجنة برفع بنغلاديش وجمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية ونيبال من القائمة. وبسبب الجائحة، سيتطلب الانتقال السلس لهذه البلدان تمديد فترة التحضير، والرصد والتحليل الدقيقين لآثار الجائحة، وتقديم دعم محدد في المرحلة الانتقالية. وأرجأت اللجنة قرارها بشأن التوصية برفع تيمور – ليشتي من القائمة إلى استعراض عام 2024 الذي يجري كل ثلاث سنوات بسبب استمرار الشواغل المتعلقة باستدامة التقدم الذي يحرزه البلد في مجال التنمية. وأرجأت أيضاً اتخاذ قرارها بشأن ميانمار بسبب الشواغل المتعلقة بالآثار السلبية لحالة الطوارئ التي فرضها الجيش على مسار التنمية في البلد وقدرته على التحضير للرفع من القائمة. وستنظر اللجنة أيضا، في استعراضها لعام 2024 الذي يجري كل ثلاث سنوات في رفع جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا من القائمة، شريطة أن تظل هذه البلدان مؤهلة للرفع.

واستعرضت اللجنة، خلال رصدها للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا أو تلك التي رفعت أسماؤها بالفعل من هذه الفئة، حالات أربعة بلدان جاري رفع أسمائها من القائمة هي أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وحالات ثلاثة بلدان رُفعت أسماؤها من القائمة هي: ساموا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 على البلدان السبعة جميعها. وستواصل عن كثب رصد تعافي هذه البلدان من أزمة كوفيد-19، مع التركيز على الاستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي والاستدامة البيئية.

وقررت اللجنة تحسين فعالية آلية الرصد القائمة، بطرق من بينها إطلاق عملية لمواجهة الأزمات، ودعت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى دعم وتأييد تعزيز آلية الرصد في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة. واستعرضت اللجنة أيضاً مواصلة إطلاق المبادرات الرامية إلى تحسين الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة.

وعلاوة على ذلك، كررت اللجنة، في مناقشاتها بشأن المساهمات التي يمكن أن تقدمها في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، اقتراحها الداعي إلى اعتماد المؤتمر موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" بوصفه الإطار المنظم لبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا. كما أبرزت ما للنتائج والتوصيات التي خلصت إليها بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً من صلة وثيقة بمداولات المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة أهمية استحداث تدابير عملية على صعيد تقديم الدعم الدولي للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها. وأثنت اللجنة على عمل أمانتها، الذي تم الاضطلاع به بالتعاون مع الشركاء وفي سياق المرفق المعني بدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وهذا المرفق هو إطار مفيد لتقديم الدعم المنسق والمخصص لتطوير القدرات المتصلة بالرفع من قائمة أقل البلدان نموا. وأعربت اللجنة عن تقديرها لتجريب هذا الدعم في الوقت المناسب في ذلك البلد الذي رفع اسمه مؤخرا من القائمة: فانواتو.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها	7
الثاني –	التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة	15
الثالث –	آثار كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً	17
الرابع –	الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام 2021	20
	ألف – مقدمة	20
	باء – المعايير المطبقة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021	20
	جيم – الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها	22
الخامس –	رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة	26
	ألف – مقدمة	26
	باء – البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة	27
	جيم – البلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا	28
السادس –	آلية الرصد المعززة وعملية رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نموا	30
	ألف – تعزيز آلية الرصد للبلدان التي رُفعت من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان الجاري رفعها من هذه الفئة	30
	باء – التحسينات في عملية الرفع من القائمة	31
السابع –	الإسهامات في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً	32
	ألف – تدابير لدعم البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسماؤها بالفعل منها	32
	باء – الدعم الملموس المقدّم من خلال مرفق دعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً	33
الثامن –	تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020	35

التاسع – الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية 37

العاشر – تنظيم الدورة 38

المرفقان

أولا – قائمة بأسماء المشاركين 39

ثانيا – جدول الأعمال 41

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

1 - توصي اللجنة بأن يقوم المجلس على وجه السرعة بتقييم الدروس المستفادة من أوجه القصور في الاستجابات المتعددة الأطراف والإقليمية لكوفيد-19 وأن يقوم، تمشيا مع النداءات الداعية إلى إقامة تعددية أطراف شاملة قوامها شبكة تربط بين جميع العناصر، بإطلاق عملية مفتوحة وشفافة لتحديد وتنفيذ التغييرات التي تكفل أن تدعم المنظومة التنمية المنصفة والمستدامة والقدرة على الصمود من خلال التحول الهيكلي[(1)]. وفي سياق الجائحة الحالية، التي تهدد بتعطيل التقدم الذي أحرزته البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، على مدى العقد الماضي بل وعكس مساره، توصي اللجنة بأن يدعو المجلس الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة إلى النظر في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) **الاستجابة في مجال الصحة العمومية**

'1' توفير اللقاحات السريعة للجميع والتوزيع العادل لها لضمان عدم تخلف أكثر البلدان ضعفاً عن الركب مرة أخرى، وكذلك لضمان نهاية سريعة لجائحة كوفيد-19. والحماية التي تتيحها عملية التطعيم الشامل هي منفعة عامة عالمية، ولا تتطلب الدعم المالي لشراء اللقاحات فحسب، بل أيضاً ترتيبات جديدة متعددة الأطراف لتعبئة الإنتاج العالمي وضمان المساواة في الحصول على المنافع العالمية الشديدة الأهمية (اللقاحات والعلاج والتشخيص)، وإزالة العقبات التي أوجدتها حقوق الملكية الفكرية، واعتماد تدابير لتعزيز تقاسم التكنولوجيا، وتعبئة القدرات الإنتاجية وتوسيع نطاقها. وفي هذا الصدد، تؤيد اللجنة المقترحات المقدمة من جانب الهند وجنوب أفريقيا إلى مجلس منظمة التجارة العالمية لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل الإعفاء من بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالوقاية من كوفيد-19 واحتوائه ومعالجته؛ فالحاجة ماسة إلى هذه الترتيبات سواء في سياق الجائحة الحالية أومن أجل إتاحة الحيز السياساتي اللازم للبلدان كي تتأهب لخطر الأمراض الحيوانية المصدر المستجدة المتوقع أن تتفشى في المستقبل[(2)]؛

'2' نشر الدروس المستفادة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، التي نجحت في احتواء انتشار الفيروس من خلال اتخاذ إجراءات سياساتية فعالة باستخدام تدابير الصحة العامة؛

---

(1) انظر *Development Policy and Multilateralism after COVID-19* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.A.2). يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-Covid-19-and-Multilateralism.pdf.

(2) مجلس منظمة التجارة العالمية لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الوثيقة IP/C/W/669.

(ب) التمويل وتخفيف عبء الدين

'1' تخفيف عبء الدين بصورة فعالة عن كاهل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة، بما يتجاوز وقف مدفوعات خدمة الدين، وعلى نحو يشمل المشاركة الإلزامية من جانب جميع الدائنين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص ذوي الصلة، فضلا عن الدعم المالي المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف لتيسير إعادة هيكلة الديون. وينبغي ألا يكون تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها على حساب تقييمات الجدارة الائتمانية؛

'2' دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء صناديق مخصصة لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19، وعلى نحو أعم، زيادة الدعم المقدم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف للتنمية المستدامة بشروط تساهلية للغاية، من خلال زيادة توافر الموارد ورسملة جميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

'3' مضاعفة الموارد المخصصة لدعم الطوارئ من صندوق النقد الدولي؛

'4' إصدار حقوق سحب خاصة جديدة وبذل الجهود لضمان توجيه الحقوق غير المستخدمة لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح التقدم المحرز في المداولات بشأن هذه المسألة وتحث أعضاء صندوق النقد الدولي على اختتام المفاوضات المرتبطة بذلك؛

'5' استعادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بالالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بتقديم ما يعادل 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية؛

'6' توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزه؛

'7' ضخ استثمارات مؤسسية إضافية تساعد البلدان على بناء هياكل أساسية أكثر قدرة على الصمود، بما يتماشى مع اتفاق باريس وأهداف خطة عام 2030. وينبغي أيضا ربط تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها بهذه الأهداف؛

'8' إنشاء صندوق احتياط عالمي لتجميع المخاطر كآلية تأمين ضد المخاطر البيئية والصحية في جميع البلدان؛

(ج) تغير المناخ

'1' التزامات البلدان بموجب اتفاق باريس التي تتناسب مع هدفها المتمثل في حصر الاحترار العالمي في درجة تقل كثيراً عن 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، ويفضل أن تكون أقل من 1,5 درجة مئوية؛

'2' زيادة كبيرة في المساعدة والدعم الماليين للاستثمارات في مجال التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك المبادرات المحلية؛

'3' اعتماد تدابير محسنة لإزالة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات المؤسسية في الهياكل الأساسية المراعية للبيئة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ بطريقة تكفل تعبئة أموال الأسهم الخاصة التي من شأنها أن تضاعف الأموال العامة المستثمرة؛ وتقاسم المجتمعات المحلية، وكذلك القطاعين العام والخاص المنافع المتأتية من هذه الاستثمارات. ولن يكون من الممكن مواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود والتخفيف من آثار تغير المناخ بالاعتماد فقط على الأموال المتاحة من مصادر متعددة الأطراف؛

(د) الحماية الاجتماعية، بما في ذلك حقوق العمل والتعليم

'1' تعزيز حقوق العمل والحماية الاجتماعية للجميع، مع إيلاء اعتبار خاص للعاملين في القطاع غير الرسمي، والعاملين بلا أجر في اقتصاد الرعاية، والعاملين في اقتصاد العربة، والفئات الأقل أجرا والأكثر ضعفا في سلاسل القيمة العالمية، وأولئك الذين لا يستطيعون العمل، بطرق من بينها إنشاء صندوق عالمي لضمان توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للجميع. وتقع على عاتق الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولية تجاه العمال على جميع مستويات سلاسل الإنتاج العالمية التابعة لها، وعليها أن تحترم حقوق العمال وأن تتبع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

'2' اتخاذ إجراءات عاجلة لمحو الآثار المأساوية للجائحة على التعليم، ومعالجة أوجه عدم المساواة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها خبرات التعليم الرقمي الموسع والمعزز المكتسبة خلال الجائحة.

آثار كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً

2 - توصي اللجنة بأن يدعو المجلس الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى منح أقل البلدان نموا الأولوية في الاستفادة من الطرائق الخاصة في إطار تدابير الدعم المقترحة لمعالجة آثار كوفيد-19، بما في ذلك تلك المبينة في الفقرة 1 أعلاه. وينبغي أن يستتبع ذلك التركيز على الأولويات التالية:

(أ) ينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا إمكانية الحصول على اللقاحات بدون تكلفة أو بأقل قدر من التكلفة. وينبغي إعطاء الأولوية للسكان في أقل البلدان نموا عند توزيع اللقاحات وإعطائها، لأن وضع سكانها في ذيول قوائم الانتظار يشكل انتهاكاً لمبدأ الوصول أولاً إلى مَن هم أشدّ تخلفًا عن الركب. وبالنظر إلى السياسات الصحية الناجحة التي اعتمدها العديد من أقل البلدان نمواً خلال الأزمة، ينبغي أن يشمل الدعم الدولي لنظم الصحة العامة فيها تقديم الدعم لأنشطة التعلم المشترك؛

(ب) وينبغي تقديم الدعم المالي لأقل البلدان نموا للتصدي لهذه الجائحة في شكل منح في المقام الأول. ويكتسي تخفيف عبء الدين أهمية أساسية، وينبغي أيضا توفير الموارد اللازمة لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف عن كاهل أقل البلدان نموا المثقلة بالديون. وينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا إمكانية الوصول إلى آليات تأمين عالمية جديدة تتصدى للجائحة الحالية والجوائح المستقبلية على حد سواء وغيرها من الأخطار العالمية، ولا سيما المخاطر المناخية غير الخطية، بدون تكلفة أو بأدنى قدر من التكلفة. ومازالت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر تمويل بالغ الأهمية لأقل البلدان نموا. ولذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ خطوات عاجلة لتقديم 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً. وينبغي زيادة فرص الحصول على التمويل المتعلق بتغير المناخ وتوفيره بما يتجاوز عمليات الرفع المحتمل من فئة أقل البلدان نموا. وتؤكد الجائحة أيضاً الحاجة الملحة إلى تمديد الفترة الانتقالية الممنوحة لأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب المادة 66 (1) من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على النحو الذي اقترحته مؤخراً تشاد باسم مجموعة أقل البلدان نمواً[3]؛

(3) مجلس منظمة التجارة العالمية لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الوثيقة IP/C/W/668.

(ج) وينبغي تقديم الدعم من أجل تحقيق تحول مستدام وشامل في اقتصادات أقل البلدان نموا، وذلك بطرق شتى منها بناء القدرات الإنتاجية في قطاعي الصحة والتعليم، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية، وتطوير القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع سياسات صناعية مراعية للبيئة وتنفيذها، والسعي إلى تنويع الهياكل الاقتصادية وهياكل التصدير.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

3 - أجري الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات وسط أزمة اجتماعية - اقتصادية غير مسبوقة وأزمة في مجال الصحة العامة. وسيتعين على البلدان الموصى برفعها من قائمة أقل البلدان نموا أن تستعد للرفع من هذه القائمة بينما تخطط للتعافي بعد جائحة كوفيد-19 وتنفذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى محو الضرر الاقتصادي والاجتماعي المتكبد نتيجة جائحة كوفيد-19. ولذلك، تدعو اللجنة المجلس إلى أن يحيط علما بأن من الضروري أن تكون هناك فترة إعداد مدتها خمس سنوات لجميع البلدان الموصى برفع أسمائها من القائمة في استعراض عام 2021 الذي يجري كل ثلاث سنوات من أجل التحضير الفعال لانتقال سلس. وستقوم اللجنة في استعراض عام 2024 الذي تجريه كل ثلاث سنوات بتحليل ما إذا كانت فترة الانتقال التي تمتد خمس سنوات كافية لإدارة آثار جائحة كوفيد-19 على البلدان الموصى برفعها من القائمة، أو ما إذا كان من الضروري تمديد الفترة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات أخرى.

4 - وستولي اللجنة في السنوات المقبلة اهتماما خاصا لآثار الجائحة عند رصد البلدان التي يجري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي لم يمض على رفع أسمائها من القائمة فترة طويلة، وستنبه المجلس في حالة ما إذا كانت الآثار الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية الإضافية للجائحة تتطلب المزيد من العمل. وفي هذا السياق، توصي اللجنة أيضا بأن يدعو المجلس الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم جهود اللجنة الرامية إلى تعزيز آلية الرصد القائمة.

5 - وتوصي اللجنة برفع بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من قائمة أقل البلدان نموا. وتمشيا مع قراري الجمعية العامة 209/59 و 221/67، تنصح اللجنة المجلس بأن يؤكد مجددا أهمية قيام الشركاء في التنمية والتجارة بدعم البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة بتدابير ملموسة لتيسير الانتقال السلس. وقد يشمل ذلك توسيع نطاق الاستفادة من تدابير الدعم الدولية ذات الصلة لفترة مناسبة وتقديم الدعم للتصدي للتحديات الناشئة عن الجائحة.

الاستعراضات الوطنية الطوعية

6 - توصي اللجنة بأن يشجع المجلس، في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي توجيهاته بشأن عمليات الاستعراض الوطني الطوعي، على إجراء حوار وتبادل للخبرات فيما بين البلدان بشأن كيفية التصدي لتغير المناخ والتعامل مع القضايا البيئية، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ والتصدي لأوجه عدم المساواة بشتى أنواعها، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ والقدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي، من أجل ضمان أن تؤدي الاستعراضات الوطنية الطوعية دورها كأدوات للنهوض بالأهداف التحويلية لخطة عام 2030 في سياق الجائحة، التي تعمق أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

7 - وتوصي اللجنة كذلك بأن يستكشف المجلس والدول الأعضاء التي تجري استعراضات وطنية طوعية سبل الاستفادة من الفرص الجديدة الناجمة عن توسيع نطاق التواصل عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم لجعل الاستعراضات الوطنية الطوعية أكثر شمولا للجميع، مع مراعاة ضمان تمثيل الفئات المحرومة من حيث الوصول الرقمي. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام أكبر لضمان أن تُغذَّى عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني بالدروس المستفادة خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وتوصي اللجنة أيضاً بالمشاركة النشطة للمجتمع المدني وإتاحة حيز لمدخلات مستقلة من المجتمع المدني في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك عرض تقارير موازية.

باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

8 - استنادا إلى البيانات المتاحة، أدرجت اللجنة بالكامل آثار كوفيد-19 في استعراضها الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وذلك بتناول هذه المسألة خلال المشاورات التي تجرى مع البلدان المعنية، عن طريق استعراض المعلومات الخاصة بكل بلد التي أعدتها كيانات الأمم المتحدة المعنية، ومن خلال دراستها الشاملة عن أثر كوفيد-19 على أقل البلدان نموا. وفي حين أن الجائحة وآثارها مازالت قيد التطور، تشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء عواقب الجائحة على تنمية أقل البلدان نموا، بما في ذلك الآفاق المتاحة لرفع أسمائها من القائمة خلال العقد الحالي وما بعده، ومخاطر تراجع مسار التقدم المحرز.

9 - وخلصت اللجنة إلى أن كلا من جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا قد استوفى معايير الرفع من القائمة لأول مرة. وسيُنظر في رفع هذه البلدان من القائمة في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام 2024، شريطة أن تظل مستوفية للمعايير. وتطلب اللجنة أن يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) موجزات لبيانات مواطن الضعف وأن تعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقييمات الأثر فيما يتعلق بهذه البلدان، وتطلب كذلك دمج تلك الوثائق في تقييمات الرفع من القائمة بعد إثرائها بمدخلات إضافية. وستستخدم اللجنة أيضا مؤشراتها التكميلية للرفع من القائمة التي تغطي مسائل أوسع نطاقا ذات صلة بالرفع.

10 - ولاحظت اللجنة أن ميانمار استوفت معايير الرفع الثلاثة جميعاً للمرة الثانية على التوالي. بيد أنها تشعر بالقلق لأن حالة الطوارئ التي فرضت في ميانمار في 1 شباط/فبراير 2021 قد تؤثر سلباً على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وعلى قدرته على التحضير للرفع من فئة أقل البلدان نمواً. ولذلك أرجأت اللجنة اتخاذ قرار بشأن توصية محتملة برفع اسم ميانمار من قائمة أقل البلدان نموا إلى حين إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام 2024. وتطلب إلى الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحديث إسهامات كل منهما بشأن ميانمار في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، مع مراعاة الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة التي شهدها البلد. واللجنة على استعداد لإجراء هذا الاستعراض في وقت أبكر حسب الاقتضاء وإذا طلب منها ذلك.

11 - وخلصت اللجنة إلى أن تيمور - ليشتي قد استوفت معايير الرفع من القائمة للمرة الثالثة على التوالي. بيد أنه نظرا لاستمرار الشواغل بشأن استدامة التقدم الذي تحرزه في مجال التنمية، لا سيما بسبب عدم التنويع الاقتصادي وحالة عدم اليقين بشأن آفاق المستقبل في قطاع النفط والغاز، فضلا عن ارتفاع

معدل التقزم، قررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرار بشأن التوصية المحتملة بالرفع من القائمة إلى حين إجراء استعراض عام 2024 الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يستكمل كل منهما إسهاماته في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات بشأن هذا البلد.

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسماؤها بالفعل من القائمة

12 - رصدت اللجنة الحالة الإنمائية لأربعة بلدان جاري رفع أسمائها من القائمة، هي أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وثلاثة بلدان رُفعت أسماؤها من القائمة هي ساموا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو. ولاحظت اللجنة أنه سيكون من المهم رصد أثر كوفيد-19 مع توافر المزيد من البيانات. وبوتان هي البلد الوحيد الذي قدم تقريره عن إعداد استراتيجية الانتقال السلس أو تنفيذها. وتحث اللجنة البلدان بقوة على تقديم تقاريرها إليها في المستقبل.

13 - واستنادا إلى جميع البيانات المتاحة حاليا، ليس هناك فيما يبدو بلد من هذه البلدان يواجه خطر النكوص إلى فئة أقل البلدان نموا. بيد أن البلدان تواجه تحديات كبرى في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والكوارث. وتدعو اللجنة الشركاء في التنمية والتجارة إلى زيادة الدعم لتمكين البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من التصدي لتلك التحديات.

14 - وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء القدرة على تحمل الديون والقدرة الإنتاجية في أنغولا. ولذلك، ترحب بقرار الجمعية العامة منح أنغولا فترة تحضيرية إضافية مدتها ثلاث سنوات، وتؤكد أهمية أن يبدأ البلد في الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انتقال سلسة بدعم من شركائه في التنمية وشركائه التجاريين. وتوصي اللجنة بشدة بأن تتخذ الحكومة إجراءات لتنويع الاقتصاد والاستثمار في الأصول البشرية، أثناء التعافي من آثار كوفيد-19.

15 - وتواجه سان تومي وبرينسيبي تحديات مرتبطة بتزايد الإجهاد الناجم عن الديون والآثار الاقتصادية الفادحة التي خلفها كوفيد-19، برغم محدودية هامش التصرف السياساتي المتاح لديها لمواجهة تلك التحديات. وتوصي اللجنة بأن يضع البلد سياسات للانتعاش المستدام تتماشى مع استراتيجية الانتقال السلس، بمساعدة شركائه في التنمية والتجارة.

16 - وما زالت جزر سليمان شديدة الضعف في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية، على النحو الذي يمثله ارتفاع مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي لديها، في حين أنها تواجه أيضا تحديات ناجمة عن العواقب الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19. وتوصي اللجنة بأن يدعم الشركاء في التنمية والتجارة البلد في تنويع اقتصاده وبناء القدرة على مواجهة الكوارث وزيادة الأمن الصحي.

17 - وواصلت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء تراجع مستوى الدخل، وارتفاع انعدام المساواة، وانخفاض مستوى الأصول البشرية، ومحدودية التنويع في غينيا الاستوائية.

18 - وتشيد اللجنة بالتزام فانواتو باعتماد استراتيجية انتقال سلسة والخروج من فئة أقل البلدان نموا، على الرغم من آثار الكوارث وجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة باتخاذ الجمعية العامة قرارها 128/75 الذي أشادت فيه بالتزام فانواتو بأن يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، ودعت شركاء التنمية والتجارة إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس، بطرق من بينها توسيع نطاق تدابير محددة

من تدابير الدعم الدولي. وأقرت اللجنة أيضا بالتقدم المستمر الذي أحرزته ساموا في مجال التنمية منذ رفع اسمها من القائمة. وتحث اللجنة شركاء ساموا وفانواتو في التنمية والتجارة على دعم البلدين في إدارة مخاطر الكوارث وتحسين القدرة على الصمود، فضلا عن تعزيز القدرة الإنتاجية.

إدخال تحسينات على عملية الرفع من القائمة

19 - قررت اللجنة مواصلة العمل على إدخال تحسينات على عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نموا تم تجريبها منذ اتخاذ القرار ذي الصلة في الجلسة العامة المعقودة في عام 2019، ألا وهي: تقييم عملية الرفع؛ وإنشاء وظائف مقررين للجنة من أجل البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة؛ والقيام بأنشطة على المستوى القطري للنهوض بدعم الرفع من القائمة.

الإسهامات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

20 - ناقشت اللجنة عددا من الإسهامات المعدة للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا لكي تنظر فيها أقل البلدان نموا، وهي تدعو المجلس إلى إحالة الإسهامات إلى رئيس مجموعة أقل البلدان نموا والرؤساء المشاركين لمكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وتتركز إسهامات اللجنة على أن يكون موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" بمثابة الإطار المنظم لبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نموا؛ والحاجة إلى آلية رصد محسنة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِعَت أسماؤها من تلك القائمة؛ والحاجة إلى تحسين تدابير الدعم للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة، بما في ذلك مقترح إنشاء مرفق معني بدعم رفع أسماء البلدان من القائمة؛ وتقديم المساعدة العاجلة إلى أقل البلدان نمواً من أجل التصدي لآثار كوفيد-19.

21 - وأكدت اللجنة على الحاجة إلى قائمة واسعة النطاق من الإجراءات والمبادرات الممكنة (التي تتسم بطابع انتقالي في إطار زمني محدد)، وهي تسلّط الضوء على دعوتها إلى وضع مجموعة جديدة من تدابير الدعم الدولية الملموسة لأقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة، حيث يمكن إدراج تلك التدابير في إطار الإسهامات المقدمة إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وبينما تسلّم اللجنة بالجهود الجارية التي تبذلها مجموعة أقل البلدان نموا في جنيف لضمان وضع ترتيب للانتقال السلس في منظمة التجارة العالمية يكون أكثر قابلية للتنبّؤ به، فقد سُلّط الضوء أيضا على أهمية الترويج لإدراج أحكام للمعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نموا التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة في ترتيبات التجارة الإقليمية.

22 - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز في التنفيذ التجريبي للمرفق المعني بدعم رفع أسماء البلدان من القائمة في فانواتو. واقترحت أن يتم، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، طرحُ المرفق المعني بدعم رفع أسماء البلدان من القائمة بوصفه أحد الإسهامات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وذلك في الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. واقترحت اللجنة أيضا تنظيم حدث جانبي في المؤتمر الذي سيعقد في عام 2022، وذلك من أجل مناقشة تدابير المساعدة الجديدة وإطلاق المرفق المعني بدعم رفع أسماء البلدان من القائمة.

23 - وأكدت اللجنة أهمية تعزيز رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة، ولا سيما من خلال زيادة الحوافز التي تقدم للبلدان من أجل المشاركة في آلية محسنة. ولجعل آلية الرصد أكثر فعالية، من الأهمية بمكان أن تتعاون مع اللجنة البلدان التي يجري رصدها، ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون، واللجان الإقليمية، والأعضاء الآخرون في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وتطلب اللجنة إلى أمانتها أن تبدأ في تطبيق عناصر آلية رصد معززة، بما في ذلك عملية للاستجابة للأزمات، باعتبارها مشروعا تجريبيا يطبّق على بلدان مختارة يتعين رصدها. وستقدم اللجنة مقترحا بشأن آلية رصد معزّزة إلى الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، في داكا، بوصفه أحد الإسهامات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

الفصل الثاني

التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

24 - وجدت اللجنة في مداولاتها بشأن الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 أن جائحة كوفيد-19 قد هددت إمكانية تحقيق البلدان لأهداف التنمية المستدامة. وتبيَّن للجنة أن الحكومات والنظام المتعدد الأطراف غير مهيّأة لتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في حماية حياة الناس وكفالة أمانهم الاقتصادي، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة وقابلية التضرر الشديدة أصلا. وينبغي ألا يكون الهدف من التعافي من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي لم يسبق لها مثيل هو العودة إلى أنماط التنمية السابقة للأزمة، بل يجب إعادة صياغة نموذج التنمية بحيث يصبّ في اتجاه المساواة والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية. وتدعو اللجنة في الفصل الأول من هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية في أربعة مجالات بالغة الأهمية هي: الاستجابة في مجال الصحة العامة؛ والتمويل وتخفيف أعباء الديون؛ وتغير المناخ؛ والحماية الاجتماعية، بما في ذلك حقوق العمل والتعليم. ويمثل الفصل الثالث، الذي تناقَش فيه التحديات المحدّدة التي تواجهها أقل البلدان نموا في هذا السياق، والفصل الثامن، الذي تنظر فيه اللجنة في الدروس المستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قُدّمت في عام 2020، جزءا لا يتجزأ من المشورة التي تقدمها اللجنة إلى المجلس بشأن موضوعه السنوي.

25 - وتشدد اللجنة على ضرورة توثيق الصلة بين هيكل الإنتاج والتنمية البشرية في العرض السردي والمشورة السياساتية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهيكل الإنتاج في البلد هو العامل الأقوى الذي يحدد مستوى دخله، وتوزيع دخله، ونوعية العمالة، ونوعية البيئة، ومدى تطوّر مؤسساته، وآفاق نموه وتنميته في المستقبل. وعلى الرغم من أن جوانب القدرة الإنتاجية ترد في عدد صغير من غايات أهداف التنمية المستدامة، فمن الضروري تعزيز أهمية التحول الهيكلي بوصفه طريقاً نحو التنمية المستدامة. ولا يكفي أن تكفل البلدان بيئة مواتية للأعمال التجارية. فهي يتعيّن عليها أيضا أن تعزز بنشاط تنمية القدرات الإنتاجية بطريقة تكفل المرونة والقدرة على الصمود في بيئة صناعية وتكنولوجية عالمية سريعة التغير. وبناء على ذلك، تدعو اللجنة إلى أن تكون القدرة الإنتاجية الإطار لبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نموا.

26 - وتستطيع الحكومات، في إطار جهودها الرامية إلى التعافي من الأزمة، أن تحدد اتجاه النمو الاقتصادي. ففي سياق يحتاج فيه العديد من الشركات إلى الدعم العام، تكون الحكومات في وضع يهيّئها بشكل جيد لإعادة تشكيل العلاقات بين القطاعين العام والخاص لتوليد نظام اقتصادي دينامي يوجَّه في إطاره الابتكار والاستثمار نحو تلبية احتياجات الناس وحماية كوكب الأرض. وينبغي أن يُمنح الدعم العام، بما في ذلك عمليات إنقاذ الشركات المتعثرة، رهناً بشروط تضمن أن يكون عمل الجهات المستفيدة منه موجها لتعزيز المصلحة العامة؛ وينبغي حجب ذلك الدعم عن الشركات التي تواصل تبني سلوك ضار في مجمله. وينبغي ألا تقتصر الفوائد المالية لأنشطة البحث والتطوير الممولة من القطاع العام على الشركات

التي تتولّى عملية الابتكار؛ فحيثما يتم تقاسم التمويل والمخاطر مع الجمهور، يجب كذلك تقاسم العائدات. ومن الأمثلة على ذلك في سياق كوفيد-19 اللقاحات وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا التمكينية للتعليم.

27 - وينبغي أن يكون الحيز السياساتي ودعم مساعي البلدان الرامية إلى تأمين النوع المناسب من التحول الهيكلي الذي سيمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صميم الأولويات المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في الفصل الأول، تواصل اللجنة دعم إصلاح القواعد المتعددة الأطراف من أجل إنشاء نظام يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والرخاء المشترك والاستدامة البيئية[4].

(4) انظر *Development Policy and Multilateralism after COVID-19*.

الفصل الثالث

آثار كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً

28 - بناء على التكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 10/2020، أجرت اللجنة دراسة شاملة عن آثار كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نموا. وستتاح الدراسة بكاملها على الموقع الشبكي للّجنة.

29 - وتشير البيانات المتاحة إلى أن انتشار جائحة كوفيد-19 بشكل عام في أقل البلدان نمواً كان أقل سرعة وشدة مما هو عليه في بقية العالم. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك الإجراءات الصحية المبكرة والفعالة التي اتخذها العديد من أقل البلدان نموا، على الرغم من مواردها المحدودة. غير أن عوامل ديمغرافية من قبيل ارتفاع نسبة الشباب ومحدودية البيانات يمكن أيضا أن تفسر هذا الوضع جزئياً، ويمكن أن تتغير الصورة خلال الموجات الجديدة للجائحة.

30 - وكانت التداعيات الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة أكثر تدميرا بالنسبة لأقل البلدان نموا من الصدمة الصحية. فقد فاقم التنوع المحدود في الصادرات من ضعف أقل البلدان نمواً في مواجهة آثار الجائحة على التجارة العالمية. ولا تزال السياحة الدولية متوقفة بعد مرور عام تقريبا على بدء الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار شديدة على العمالة في العديد من أقل البلدان نموا. وقد تحسنت صادرات الصناعات التحويلية في الآونة الأخيرة، ولكن لا يزال من السابق لأوانه فهم مدى قدرة هذا الانتعاش على الصمود. وقد أدى عدم استقرار الطلب وانخفاض أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغاز إلى مشاكل في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية في عدد من أقل البلدان نموا.

31 - وأصبحت الحالة المالية في أقل البلدان نموا أكثر صعوبة، مع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، وكون نصف هذه البلدان تقريبا معرّضا بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو قد وصل إليها بالفعل. وترتّب على محدودية الحيز المالي أن كانت الإجراءات المالية التي اتخذها معظم أقل البلدان نموا للتصدي للجائحة غير كافية. وخفّفت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين من الضغوط المالية في بعض أقل البلدان نموا، ولكن من الواضح أنها غير كافية. وأنفقت الاقتصادات المتقدمة النمو، في إطار إجراءات التصدي المالية التي اتخذتها حتى الآن، قرابة 580 ضعف ما أنفقه أقل البلدان نموا من حيث نصيب الفرد.

32 - وأثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا. ومن المتوقع حدوث انتعاش جزئي في عام 2021، ولكن مجموعة أقل البلدان نموا بأكملها تقريبا ستعاني من ضعف النمو في الأجل المتوسط عما كان متوقعا قبل الجائحة، مما سيؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة.

33 - وبعد ما يقرب من خمسة وعشرين عاما من الإنجاز المطّرد على صعيد الحد من الفقر، من المتوقع أن تعكس الجائحة هذا الاتجاه العالمي لأول مرة منذ عام 1996. وفي أقل البلدان نموا، يتوقع أن يرتفع معدل الفقر الإجمالي بمقدار 2,4 نقطة مئوية ليصل إلى 39 في المائة تقريبا في عام 2020. وسيدفع كذلك التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة أولئك الذين يعانون أصلا من الفقر المدقع إلى مستويات أدنى من العوز. ولذلك فإن احتمالات القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 قد باتت أضعف مما كانت عليه قبل الجائحة.

34 - ومن المتوقع أيضا أن تتسبّب الجائحة في تفاقم أوجه عدم المساواة. وفي أقل البلدان نموا، كانت النساء والفتيات أكثر تأثرا بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كوفيد-19، لأنهن أكثر اعتمادا على القطاع غير الرسمي، وقد أُثقل كاهلهن بزيادة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وليست الآثار مقتصرة على الجانب الاقتصادي فحسب. فتحويل وجهة الأموال إلى جهود التصدي للجائحة يعيق إمكانية حصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بينما ازداد العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي، في جميع أنحاء العالم.

35 - وتهدد هذه الجائحة بالتسبّب في تعطيل كبير للخدمات الصحية في أقل البلدان نموا، مما قد يؤدي إلى عكس التقدم المحرز في مكافحة الأمراض والتصدي لسوء التغذية وخفض معدلات الوفيات. وسلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء أيضا على أوجه عدم المساواة الكبيرة في الوصول إلى التكنولوجيات اللازمة للتعلّم عن بعد والتعليم الرقمي، التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة. وعموما، ستبطئ جائحة كوفيد-19 وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو ستعكس التقدم الذي تحقّق على مدى سنوات، في العديد من أقل البلدان نموا.

36 - ونظراً للآثار الشديدة لجائحة كوفيد-19 على التنمية، فهي قد تؤثر أيضاً على رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن معظم البلدان التي يجري بالفعل رفع أسمائها أو التي أوصي برفع أسمائها من القائمة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021 تبدو معرّضة لمستوى منخفض، إن وجد، من خطر التراجع إلى ما دون العتبات المحددة للرفع من القائمة. ومن المرجح أن تكون الآثار السلبية أشد بالنسبة لأقل البلدان نموا التي هي دون العتبات المحددة للرفع من القائمة أو التي لا تتجاوزها إلا بشكل طفيف، مما يعني أن طموحها للرفع من القائمة قد لا يتحقق لسنوات.

37 - وبالنظر إلى قابلية التضرر لدى أقل البلدان نمواً التي كشفت عنها أزمة كوفيد-19 والتداعيات الأطول أجلا المترتبة على ذلك، سيكون الدعم الدولي أمرا أساسياً ليس فقط في تلبية احتياجات التعافي الفورية، بل أيضاً في التعجيل بالتحول الهيكلي وتنمية القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المقبل المعني بأقل البلدان نموا فرصة حسنة التوقيت لتعزيز هذا الدعم، ولكن هناك حاجة إلى بذل الجهود في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. وترد أدناه المجالات الأربعة التي تتطلب اهتماما خاصا.

38 - أولا، يتطلب الانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا، أثناء الجائحة وبعدها، اهتماما خاصا ودعما إضافيا، على النحو المبين في هذا التقرير (انظر الفصلين السادس والسابع).

39 - ثانيا، يجب النظر إلى اللقاحات، كما أشار الأمين العام، باعتبارها منفعةً عامةً عالميةً - أي لقاحات للناس كافة - متاحة وميسورة التكلفة للجميع، وضمان عدم ترك أقل البلدان نمواً وراء الركب مرة أخرى.

40 - ثالثا، يجب أن يكون تخفيف أعباء الديون بصورة فعالة جزءا من الدعم المالي المعزز لأقل البلدان نموا. وقد أتاحت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين تخفيفا قصير الأجل وحيزا ماليا أكبر في أقل البلدان نموا، ولكنها أثبتت عدم كفايتها، كما أن تعليق خدمة الدين ليس إلا تأجيلا للتحدي بدلا من التصدي له. وكان للأشكال الأخرى للدعم المالي والتقني المقدّم إلى أقل البلدان نموا من الشركاء الإنمائيين الثنائيين، والمتعدّدي الأطراف بشكل خاص، أهمية بالغة، ولكن ينبغي توسيع نطاق هذا الدعم بدرجة كبيرة.

41 - رابعا، يجب أن يترافق التعافي من الجائحة مع تجديد الجهود لتحقيق التحول المستدام والشامل للجميع في اقتصادات أقل البلدان نموا. وينبغي تنظيم هذه الجهود في الإطار الذي اقترحته اللجنة: "توسيع القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" (انظر الفصل السابع).

الفصل الرابع

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام 2021

ألف - مقدمة

42 - يستند تحديد أقل البلدان نموا - التي تعرّف بأنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من عوائق هيكلية شديدة في مجال التنمية المستدامة - إلى ثلاثة معايير هي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (ب) الدليل القياسي للأصول البشرية؛ (ج) الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي.

43 - ويجري رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نموا وفقا للإجراءات المحددة في قرار الجمعية العامة 209/59 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة السياسات الإنمائية في عام 2007 (انظر E/2007/33) وأقرها المجلس.

44 - واعتُمدت آخر التنقيحات لمعايير تحديد أقل البلدان نموا وإجراءات تطبيقها، بما في ذلك العتبات[5]، في عام 2020 (انظر E/2020/33). وفي إطار التحضير للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، أجرى فريق خبراء استعراضا أوليا لقائمة أقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير 2021. وتشاورت اللجنة أيضا مع ممثلي البلدان بشأن آرائهم فيما يتعلق برفع أسماء بلدانهم من قائمة أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى الوثائق المشار إليها في القرارات والمبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك المجموعة الجديدة من مؤشرات الرفع التكميلية، نظرت اللجنة في دراستها الشاملة عن أثر كوفيد-19 على أقل البلدان نموا (انظر الفصل الثالث)، تماشيا مع قرار المجلس 10/2020.

باء - المعايير المطبقة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021

45 - يبيّن الجدول 1 قيم المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021. ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناطق النامية في الموقع الشبكي للّجنة (https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html).

(5) متاحة على العنوان الشبكي https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-criteria.html.

الجدول 1

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، متوسط 2017-2019		*الدليل القياسي للأصول البشرية*		*الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي*	
الصومال	104	تشاد	18,4	توفالو	57,1
بوروندي	282	جنوب السودان	21,4	جنوب السودان	54,6
جنوب السودان	351	الصومال	22,0	جيبوتي	53,9
ملاوي	367	جمهورية أفريقيا الوسطى	27,5	الصومال	51,9
موزامبيق	473	النيجر	35,7	تشاد	51,8
جمهورية أفريقيا الوسطى	475	غينيا	39,7	كيريباس	51,7
مدغشقر	496	سيراليون	41,7	غامبيا	51,3
جمهورية الكونغو الديمقراطية	506	أفغانستان	41,8	إريتريا	50,2
ليبريا	507	غينيا – بيساو	44,1	مالي	49,3
أفغانستان	513	ليبريا	45,2	بوركينا فاسو	48,6
النيجر	529	مالي	45,6	النيجر	48,5
سيراليون	532	جمهورية الكونغو الديمقراطية	48,0	أنغولا	45,6
إريتريا	589	بنن	49,5	موريتانيا	45,2
أوغندا	670	أنغولا	52,9	جزر سليمان	45,1
تشاد	696	بوروندي	53,9	أفغانستان	44,8
غامبيا	711	موزامبيق	54,0	ملاوي	44,5
غينيا – بيساو	735	موريتانيا	54,2	ليسوتو	43,4
اليمن	752	إثيوبيا	55,3	السنغال	43,0
بوركينا فاسو	753	ملاوي	55,7	زامبيا	41,7
رواندا	784	بوركينا فاسو	55,8	موزامبيق	41,4
هايتي	789	اليمن	57,3	غينيا – بيساو	41,0
إثيوبيا	832	أوغندا	57,8	سيراليون	40,3
مالي	842	إريتريا	58,1	ليبريا	40,2
توغو	867	توغو	58,8	بوروندي	38,7
غينيا	870	مدغشقر	60,6	تيمور – ليشتي	38,7
نيبال	1 027	جمهورية تنزانيا المتحدة	60,9	السودان	37,9
جمهورية تنزانيا المتحدة	1 031	ليسوتو	62,5	جزر القمر	37,7
بنن	1 181	السودان	62,6	اليمن	35,1
ميانمار	1 263	جيبوتي	63,0	مدغشقر	34,8
ليسوتو	1 295	غامبيا	63,6	جمهورية تنزانيا المتحدة	34,7
جزر القمر	1 367	هايتي	66,1	إثيوبيا	34,3

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، متوسط 2017-2019		الدليل القياسي للأصول البشرية		الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي	
السنغال	1 370	السنغال	66,4	هايتي	33,5
كمبوديا	1 377	جزر القمر	66,5	بنن	33,0
زامبيا	1 411	زامبيا	67,2	رواندا	32,3
موريتانيا	1 578	رواندا	67,6	كمبوديا	30,6
السودان	1 582	تيمور – ليشتي	69,7	أوغندا	29,1
بنغلاديش	1 827	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	72,7	غينيا	28,8
جزر سليمان	1 843	ميانمار	73,6	جمهورية الكونغو الديمقراطية	28,3
سان تومي وبرينسيبي	1 843	جزر سليمان	74,2	جمهورية أفريقيا الوسطى	27,7
تيمور – ليشتي	1 867	كمبوديا	74,8	بنغلاديش	27,2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2 449	نيبال	75,0	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	27,0
بوتان	2 982	بنغلاديش	75,4	سان تومي وبرينسيبي	25,8
كيريباس	3 183	بوتان	79,4	بوتان	25,7
أنغولا	3 207	كيريباس	81,2	نيبال	24,7
جيبوتي	3 235	توفالو	82,2	ميانمار	24,3
توفالو	6 657	سان تومي وبرينسيبي	88,8	توغو	23,3

عتبة الإدراج في القائمة: الدخل القومي الإجمالي: 018 1 دولارا؛ الدليل القياسي للأصول البشرية: 60؛ الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي: 36

عتبة الرفع من القائمة: الدخل القومي الإجمالي: 222 1 دولارا؛ الدليل القياسي للأصول البشرية: 66؛ الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي: 32

عتبة الرفع في على أساس الدخل فقط: الدخل القومي الإجمالي: 444 2 دولارا

جيم - الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها

1 - البلدان التي يُنظر في إدراجها في القائمة

46 - لم يستوف أي بلد جميع المعايير الثلاثة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا.

2 - البلدان التي يُنظر في رفعها من القائمة

47 - بالنظر إلى الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، ترى اللجنة أن هناك ثلاثة عناصر أساسية للانتقال السلس للبلدان الموصى برفعها من القائمة في هذه الظروف، وهي: (أ) تمديد الفترة التحضيرية لتصبح خمس سنوات لمعالجة آثار الأزمات الصحية والاقتصادية العالمية الجارية على عمليات التخطيط؛ (ب) إجراء استعراض دقيق لآثار الجائحة خلال الرصد السنوي والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024، بما في ذلك النظر في ما إذا كان من الضروري تمديد الفترة الانتقالية لمدة

ثلاث سنوات إضافية؛ (ج) تقديم دعم دولي إضافي، بسبل منها توسيع نطاق تدابير الدعم القائمة ذات الصلة، وتقديم دعم محدد لمعالجة آثار الجائحة، وبناء القدرات.

بنغلاديش

48 - توصي اللجنة برفع اسم بنغلاديش من القائمة، وتشير إلى أنها تستوفي جميع المعايير الثلاثة للرفع من فئة أقل البلدان نموا بهوامش مريحة، بعد سنوات من إحراز تقدم مطرد في مجال التنمية. ويمكن للحكومة، في إطار التحضير للانتقال السلس، أن تركز مع شركائها الإنمائيين والتجاريين على مشهد التجارة الدولية القائم بعد الرفع من القائمة. وتبرز اللجنة أهمية الحفاظ على الحيز السياساتي أثناء التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية والإقليمية الممكنة.

49 - ومن الأهمية بمكان بالنسبة لبنغلاديش تمديد الوصول التفضيلي إلى الأسواق والإعفاءات المطبّقة بموجب المادة 66 (1) من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لفترة زمنية معقولة. وقد تشمل الأولويات السياساتية الممكنة تعبئة الموارد المحلية، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الاستثمار في قطاع الصحة، وتنويع الصادرات، والإسراع بالجهود الرامية إلى التحول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة. ويلزم أيضا تقديم الدعم المالي والتقني لمعالجة آثار تغير المناخ وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، ولا سيما الفيضانات.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

50 - توصي اللجنة برفع اسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من القائمة، وتشير إلى أنها تستوفي جميع المعايير الثلاثة للرفع من فئة أقل البلدان نمواً بهامش كبير. وفيما يتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلد، تقترح اللجنة أن تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشركاؤها الإنمائيون والتجاريون اهتماما للمجالات الأربعة التالية ذات الأولوية: (أ) تخفيف عبء الديون على نحو قوي وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي للحد من ارتفاع خطر التعرض لضائقة الديون؛ (ب) التحول الهيكلي المستدام والشامل للجميع، بما في ذلك عن طريق التعجيل بالتنويع الاقتصادي ومواصلة تعزيز التكامل الإقليمي؛ (ج) الحد من أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية وغير ذلك من أوجه عدم المساواة من خلال السياسات المالية والإنمائية الملائمة؛ (د) بناء القدرة على مواجهة الكوارث وعكس اتجاه التدهور البيئي، واستعادة وحفظ الموارد الطبيعية وسبل العيش الريفية التي تعتمد عليها، بسبل منها النهوض بأنماط التنمية البديلة.

ميانمار

51 - تلاحظ اللجنة أن ميانمار تستوفي جميع المعايير الثلاثة للرفع من فئة أقل البلدان نموا، بعد أن جنت فوائد كبيرة نتيجة عقد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وتعتبر اللجنة أن بناء سلام دائم، بسبل منها تهيئة الظروف المواتية لعودة المشردين داخلياً واللاجئين وإعادة توطينهم على نحو آمن وكريم، وكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان على نحو كامل، جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة والشاملة للبلد.

52 - وتلاحظ اللجنة بقلق بالغ حالة الطوارئ التي فرضها الجيش في ميانمار في 1 شباط/فبراير 2021، وتكرر النداءات التي تدعو إلى احترام إرادة شعب ميانمار والتقيد بالمعايير الديمقراطية. ولم تتمكن اللجنة من استعراض الآثار السلبية لهذه الحالة، التي كانت مستمرة وقت كتابة هذا التقرير، على مسار التنمية في

ميانمار وقدرتها على التحضير للرفع من القائمة. ولذلك ترجئ اللجنة اتخاذ قرار بشأن توصية محتملة بالرفع من القائمة إلى حين إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024.

نيبال

53 - توصي اللجنة برفع اسم نيبال من القائمة، وتشير إلى أنها لا تزال تستوفي المعيارين المتصلين بالدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي، في حين تقترب من عتبة الرفع المتصلة بمعيار الدخل القومي الإجمالي. وقد تمكنت نيبال من إحراز تقدم كبير في مجال التنمية وبناء القدرة على الصمود رغم العديد من التحديات. ويضيف اعتمادها الشديد على التحويلات المالية ومحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بتعافيها من أزمة كوفيد-19.

54 - وفيما يتصل باستراتيجية الانتقال السلس، تدعو اللجنة الحكومة إلى استكشاف مصادر تمويل بديلة للحد من الاعتماد على التحويلات، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، والتعجيل بالتنويع الاقتصادي، وتعزيز قدرة الحكومات المركزية والمحلية. وتدعو اللجنة شركاء نيبال الإنمائيين إلى تقديم دعم كبير وسخي في إطار هذه الجهود لكفالة انتقالها السلس من هذه الفئة، وإلى المساعدة في الحفاظ على الحيز السياساتي الخاص بها في التفاوض بشأن الأفضليات التجارية مع شركائها التجاريين الرئيسيين على الصعيدين العالمي والإقليمي.

تيمور - ليشتي

55 - على الرغم من أن تيمور - ليشتي ما زالت مستوفية لعتبة الدخل القومي الإجمالي، فإن نصيب الفرد من الدخل فيها آخذ في الانخفاض، وآفاق المستقبل تشوبها الشكوك في ظل توقّع نضوب حقول النفط والغاز المنتجة حاليا، إلى جانب المخاطر المتمثلة في احتمال ألا تولّد الاستثمارات العامة الحالية والمقررة الفوائد الاقتصادية المتوقعة. ويمكن لأهلية البلد على أساس معيار الدليل القياسي للأصول البشرية أن تتأثر مستقبلا بجائحة كوفيد-19، وذلك لأن الهامش ضئيل بسبب مستويات التقزم المرتفعة بشكل استثنائي. ولا تزال تيمور - ليشتي معرضة بشدة للتضرّر من الصدمات الاقتصادية نتيجة لمحدودية التنويع فيها وقابليتها للتضرر من الكوارث وتغير المناخ.

56 - ولذلك، ترجئ اللجنة اتخاذ قرار بشأن رفع اسم تيمور - ليشتي إلى حين إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024.

3 - بلدان أخرى

57 - استوفت خمسة بلدان معايير الأهلية للمرة الأولى، وهي: جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا. ويساور اللجنة القلق إزاء احتمال عدم بلوغ بعض هذه البلدان عتبات الرفع من القائمة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024، ولا سيما بسبب الآثار الناجمة عن كوفيد-19. وتدعو اللجنة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن ترصد بعناية تنمية هذه البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير أقل البلدان نمواً والمؤشرات التكميلية الجديدة للرفع من القائمة. وتشجع اللجنة هذه البلدان وشركاءها الدوليين بقوة على بناء المعرفة والوعي بعملية الرفع من القائمة وآثارها.

58 - وكانت اللجنة قد أوصت برفع كل من توفالو وكيريباس في عامي 2012 و 2018، على التوالي. وفي عام 2018، قرر المجلس تأجيل النظر في هاتين التوصيتين إلى موعد أقصاه عام 2021. وتكرر اللجنة تأكيد توصيتيها برفع كل من كيريباس وتوفالو من فئة أقل البلدان نموا. وتلاحظ اللجنة أن البلدين يستوفيان معايير الرفع فيما يتصل بالدخل والأصول البشرية في عام 2021 بهامش كبير جدا، مما يؤكد أن هذين البلدين لا يتسمان بخصائص أقل البلدان نموا. وبالنظر إلى محدودية قدرات التخطيط لدى كل من البلدين وضرورة قيامهما بإدماج آثار كوفيد-19، ترى اللجنة أن تمديد الفترة التحضيرية لتصبح خمس سنوات أمر ضروري للانتقال السلس. ولا تزال اللجنة تشعر بقلق شديد إزاء قابلية كلا البلدين للتضرر بشكل بالغ الشدة من تغيّر المناخ، ولذلك تدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير خاصة من أجل هذين البلدين. وتدعو اللجنة كذلك الشركاء الإنمائيين والتجاريين إلى تمديد التدابير الخاصة المتعلقة بالتجارة والمناخ، ودعم انتقال البلدين السلس من هذه الفئة.

الفصل الخامس

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسماؤها من القائمة

ألف - مقدمة

59- بناء على التكليف الصادر بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2020 وقرار الجمعية العامة 221/67، استعرضت اللجنة أربعة بلدان يجري رفع أسمائها من القائمة، وهي أنغولا وبوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي، وثلاثة بلدان رُفِعَت أسماؤها من القائمة، هي ساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للّجنة على تقارير الرصد المفصلة. ويبين الجدول 2 معايير تحديد أقل البلدان نموا والرقم القياسي للقدرات الإنتاجية، والرقم القياسي للقدرة الإحصائية لهذه البلدان.

الجدول 2

معايير تحديد أقل البلدان نموا، والرقم القياسي للقدرات الإنتاجية، والرقم القياسي للقدرة الإحصائية

	معايير أقل البلدان نموا				
	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	*الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي*	*الدليل القياسي للأصول البشرية*	*الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية*	*الرقم القياسي للقدرة الإحصائية*
عتبة الرفع (2021)	≤1222	≥32,0	≤66,0	لا ينطبق	لا ينطبق
البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة					
أنغولا	3 207	45,6	52,9	14,5	48,9
بوتان	2 982	25,7	79,4	28,5	63,6
سان تومي وبرينسيبي	1 844	25,8	88,8	19,9	63,3
جزر سليمان	1 843	45,1	74,2	22,4	48,9
البلدان التي رُفعت أسماؤها من القائمة					
غينيا الاستوائية	7 617	18,7	67,0	18,0	36,7
ساموا	4 118	28,2	96,3	29,1	60,0
فانواتو	2 992	39,6	78,4	25,1	48,9
المتوسطات					
أقل البلدان نموا	1 274	39,1	57,6	17,7	58,1
البلدان النامية الأخرى	9 233	31,0	88,0	28,4	56,1

المصدر: حسابات أمانة لجنة السياسات الإنمائية (المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا) والأونكتاد (الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية) والبنك الدولي (الرقم القياسي للقدرات الإحصائية). البيانات تعكس الحالة في 19 شباط/فبراير 2021.

باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة

أنغولا

60 - بما أن أنغولا تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع النفط، فقد تأثرت بشدة بانخفاض أسعار النفط على الصعيد الدولي، وتراجع إنتاج النفط، وآثار جائحة كوفيد-19. وتشكل الديون والتضخم وانخفاض قيمة العملة والعجز في الحسابات الجارية والعجز المالي بعض التحديات التي تواجهها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

61 - وقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على مدى السنوات الماضية. ولئن كانت قيمة الدليل القياسي للأصول البشرية تتحسن، فهي أدنى من نظيراتها في بلدان أخرى ذات مستويات دخل مماثلة. ولا يزال الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي مرتفعا، كما أن قيمة الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية منخفضة جدا. وقيمة الرقم القياسي للقدرة الإحصائية أقل بكثير من متوسط أقل البلدان نموا.

62 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، طلبت الحكومة تمديد الفترة التحضيرية للانتقال السلس، بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وكوفيد-19. ومنحت الجمعية العامة، في قرارها 259/75، البلد فترة تحضيرية إضافية مدتها ثلاث سنوات، وكررت دعوتها إلى أنغولا لإعداد استراتيجية للانتقال السلس.

بوتان

63 - تستوفي بوتان جميع عتبات الرفع من القائمة الثلاث بهوامش كبيرة. وتقارب قدراتها الإنتاجية المتوسط في البلدان النامية الأخرى. وتمتلك بوتان أيضاً قدرات إحصائية جيدة.

64 - وقدمت بوتان إلى اللجنة استراتيجية للانتقال السلس، أشارت فيها إلى أن البلد بدأ أعماله التحضيرية لهذه الاستراتيجية، وذلك استنادا إلى التنفيذ الكامل لخطة التنمية الوطنية. وتشهد بوتان تراجعاً اقتصادياً وتعطُّلا لأنشطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المقررة بسبب جائحة كوفيد-19.

سان تومي وبرينسيبي

65 - حقّقت سان تومي وبرينسيبي نموا بطيئا خلال السنوات الثلاث الماضية. وتتسم صادراتها من البضائع بالمحدودية ويعتمد البلد اعتماداً كبيراً على السياحة. ويعاني البلد من حالة مديونية حرجة، واستقرار اقتصاده الكلي موضع شك.

66 - ويستوفي البلد جميع معايير الرفع من القائمة. وتقف قدراته الإنتاجية عند مستوى متوسط أقل البلدان نموا، بينما قيمة رقمه القياسي للقدرات الإحصائية منخفضة نسبيا.

67 - وتستلزم تأثيرات كوفيد-19 على السياحة والتوازن المالي ومسائل الديون رصدَها عن كثب. وتوصي اللجنة بأن يستأنف البلد إعداده لاستراتيجية للانتقال السلس.

جزر سليمان

68 - تضرّر البلد كثيراً بجائحة كوفيد-19 بينما الحيز السياساتي المتاح لديه ضيّقٌ بسبب انخفاض جمع الرسوم من صناعة قطع الأشجار والنضوب المتزايد للموارد.

69 - ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وقيمة الدليل القياسي للأصول البشرية أعلى بكثير من عتبتي الرفع من القائمة. بيد أن قيمة الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي شديدة الارتفاع بسبب الهيكل الاقتصادي للبلد القائم على الموارد الطبيعية، فضلاً عن أوجه الضعف الناجمة عن تغير المناخ. وتتخلف القدرات الإنتاجية عنها في البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل. وقيمة رقمه القياسي للقدرات الإحصائية منخفضة نسبياً.

70 - وبينما لم يقدم البلد بعد تقريره بشأن استراتيجية للانتقال السلس إلى اللجنة، فقد تفاوض بنجاح بشأن وضع ترتيبات بديلة تتيح له النفاذ إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو خضوع لنظم الحصص مع الشركاء التجاريين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبدأ التفاوض مع شركاء آخرين مثل الصين. وتُسلِّط جائحة كوفيد-19 الضوء على فجوات حرجة في الأمن الصحي لجزر سليمان.

جيم - البلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا

غينيا الاستوائية

71 - تعتمد غينيا الاستوائية اعتمادا كبيرا على قطاع النفط، وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة بسبب تراجع إنتاج الهيدروكربونات، الذي فاقمه انخفاض الاستثمار وتأثير كوفيد-19. ويشهد الناتج المجلي الإجمالي الحقيقي انكماشا سريعا منذ عام 2015، كما أن مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى تتدهور بصورة مطّردة. ولا تزال احتمالات حدوث انتعاش على صعيد إنتاج النفط وصادراته غير واضحة.

72 - ويكافئ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ستة أضعاف عتبة الرفع من القائمة، بيد أن قيمة الدليل القياسي للأصول البشرية أدنى بكثير منه في البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. والقدرات الإنتاجية مماثلة لمتوسط أقل البلدان نموا، وقيمة الرقم القياسي للقدرات الإحصائية هي من بين أدنى هذه القيم في العالم.

73 - ولم تقدِّم غينيا الاستوائية بعد تقريرا عن تنفيذها لاستراتيجية للانتقال السلس منذ رفع اسمها من القائمة في عام 2017.

ساموا

74 - واصلت ساموا إحراز التقدم منذ رفع اسمها من القائمة في عام 2014، على الرغم من أن البلد يواجه تحديات خطيرة في التعافي من آثار كوفيد-19، ولا سيما في قطاع السياحة.

75 - وتواصل ساموا إحراز التقدم في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وفي قيمتي الدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي. وتقف قدراتها الإنتاجية عند مستوى أعلى من المتوسط للبلدان النامية الأخرى. وتواجه ساموا صعوبات في تحديث بيانات حساباتها القومية.

76 - وترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها الحكومة، والتي واصلت التفاعل مع شركائها التجاريين والإنمائيين للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبعد الفترة الانتقالية، تواصل ساموا الحصول على النفاذ التفضيلي إلى الأسواق استناداً إلى التدابير الاعتيادية في إطار نظم

الأفضـــليات التجارية، أو الاتفاقات التجارية الإقليمية، أو ترتيبات منظمة التجارة العالمية. وتســـعى ســـاموا بنشاط للحصول على التمويل من أجل زيادة قدرتها على الصمود أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

فانواتو

77 - في عام 2020، ضـــرب فانواتو إعصـــار هارولد ثم ضـــربتها جائحة كوفيد-19، مما أســـفر عن انخفاض كبير في ناتجها المحلي الإجمالي. ويتســـم البلد بمحدودية الحيز الســـياســـاتي، في ظل إيرادات ضـريبية منخفضـة أصـلا. ومن المرجح أن تتأثر بشـدة مصـادر دخلها الرئيسـية، وهي المسـاعدة الإنمائية الرسمية والسياحة والتحويلات، بكوفيد-19 في السنوات المقبلة.

78 - ويزيد نصـيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ضـعف عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، ويسـجّل البلد قيمة عالية للدليل القياسـي للأصـول البشرية. وشـهدت قيمة الرقم القياسـي للضـعف الاقتصـادي والبيئي تحسّـنا، وإن كان بطيئاً. ولا تزال فانواتو بحاجة إلى اللحاق بالبلدان النامية الأخرى من حيث القدرات الإنتاجية. ويتعين تحسين حساباتها القومية.

79 - وخرجت فانواتو من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديســـمبر 2020، في وقت كانت تعاني فيه من آثار إعصـار هارولد وكوفيد-19. وأشـادت الجمعية العامة، في قرارها 128/75، بالتزام فانواتو بأن يُرفع اســـمها من فئة أقل البلدان نمواً، ودعت الشـــركاء إلى أن يوفروا الدعم الكامل لتنفيذ اســـتراتيجية البلد للانتقال السلس، بسبل منها التوسّع في تدابير الدعم الدولي، ولا سيما تلك المتصلة بتقديم المعونة لصالح التجارة والمشاركة في المحافل الدولي، وذلك حتى 4 كانون الأول/ديسمبر 2025.

الفصل السادس

آلية الرصد المعززة وعملية رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نموا

ألف – تعزيز آلية الرصد للبلدان التي رُفعت من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان الجاري رفعها من هذه الفئة

80 – اللجنة مكلفة برصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان الجاري رفع اسمها منها. ودعت الجمعية العامة في قرارها 221/67 البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة والبلدان التي رُفع اسمها منها مؤخراً إلى أن تقدم إلى اللجنة تقارير سنوية عن إعداد أو تنفيذ استراتيجياتها للانتقال السلس. بيد أن اللجنة لم تتلقّ منذ اتخاذ القرار سوى عدد قليل من التقارير من البلدان الجاري رصدها، الأمر الذي يحد بشدة من قدرتها على القيام بالرصد الوافي للتقدم الإنمائي الذي أحرزته تلك البلدان وعلى تنبيه المجلس إلى أي انتكاسات. ووجدت اللجنة أن آلية الرصد غير فعّالة، إذ لا يتوفر حافز كبير للحكومات للمشاركة في عملية الرصد.

81 – ولذلك تعتقد اللجنة أنه من الضروري تعزيز آلية الرصد من أجل ضمان انتقال سلس من فئة أقل البلدان نموا. وتسعى اللجنة إلى تقديم اقتراح ملموس خلال الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المقرّر إجراؤه في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. ومن المرجّح أن تتضمن العناصر الرئيسية للاقتراح ما يلي:

(أ) إنشاء عملية لمواجهة الأزمات داخل آلية الرصد بغرض الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ التي تحدث خلال الدورة السنوية للرصد. وينبغي أن تُمكِّن هذه العملية اللجنة، بالتشاور مع البلد المعني وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، من تحليل آثار الأزمة أو حالة الطوارئ على الانتقال السلس وإعداد استجابات سياساتية ملموسة بتوجيه من المجلس. ويمكن أن تشمل الاستجابات المحتملة، في جملة أمور، عقد اجتماع مائدة مستديرة للشركاء الإنمائيين والتجاريين بدعوة من منسق الأمم المتحدة المقيم وتمديد الفترة التحضيرية من قِبَل الجمعية العامة. ويمكن إطلاق العملية بطلب من البلد نفسه أو من المنسق المقيم أو اللجنة، أو على أساس البيانات باستخدام مؤشرات وعتبات محددة.

(ب) تعبئة خبرات إدارة الأزمات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى؛

(ج) استخدام صلاحية الأمم المتحدة للدعوة إلى الاجتماعات للتصدي للمسائل التي تتكشّف خلال الرصد المنتظم، وذلك مثلاً عن طريق إقامة جلسة مخصّصة لرفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً في منتدى التعاون الإنمائي (انظر أدناه)؛

(د) توسيع تغطية تقارير الرصد التي تعدها الأمانة على أساس زيادة التعاون مع جهات التنسيق القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، وزيادة بناء القدرات في البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسماؤها منها، واستخدام الاجتماعات الافتراضية بشأن تلك التقارير؛

(هـ) زيادة القدرة داخل الأمانة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على تحليل وتحديد نوع الدعم المطلوب؛

(و) تسخير عمليات الإبلاغ المتاحة تجنّباً للتكرار؛

(ز) إيجاد مقرّرين داخل اللجنة لكل بلد جار رفع اسمه من القائمة أو رُفع اسمه منها مؤخّراً.

باء – التحسينات في عملية الرفع من القائمة

82 – استعرضت اللجنة التقدم المحرز على صعيد التنفيذ التجريبي لتقييمات رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا تحضيراً للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021. وتمثل عمليات التقييم التجريبي هذه صوتاً وتقييماً موحدين للأمم المتحدة بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وتضم تجميعاً لتقييمات الأثر المعدّة مسبقا وتوصيفات مواطن الضعف، التي يتولى إعدادها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد، على التوالي؛ ووصفاً إجمالياً لتنمية البلد يُعدّ بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري؛ والعناصر الاستشرافية التي يمكن النظر فيها لأغراض إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وبعد استعراض التقييمين التجريبين للرفع من القائمة اللذين أُعدّا لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، قرّرت اللجنة أنه ينبغي مواصلة الممارسة المتمثلة في إعداد تقييمات رفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة عندما يتم تحديد البلد لأول مرة ليُشمل بعملية الرفع، وأدخلت تحسينات إضافية على العملية عن طريق وضع مهل زمنية لتقديم المدخلات وفرض حدود لعدد الصفحات. وطلبت اللجنة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد إعداد تقييمات موجزة للأثر وتقارير توصيف مواطن الضعف (ضمن حدود عدد الصفحات المقترحة والمهل الزمنية لتقديم التقارير التي حددتها اللجنة وأمانتها) لتُستخدم في إعداد تقييمات رفع الأسماء من القائمة[6].

83 – وناقشت اللجنة تعيين مقررين للجنة. وقد تمثَّل دورهم الرئيسي في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021 في قيادة الاستعراض الذي تجريه اللجنة من أجل البت فيما إذا كان ينبغي التوصية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وتولّى المقررون المسؤولية عن استعراض الوثائق ذات الصلة؛ وتحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالسياق القطري المحدّد والتي يتعين أن تأخذها اللجنة في الحسبان؛ وإبقاء بقية اللجنة على علم بما يستجد من تطورات؛ وعرض حالة البلد في اجتماع فريق الخبراء المعقود تحضيراً للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. ووجدت اللجنة أن استحداث دور المقررين كان بالغ القيمة، وقررت مواصلة تعيين مقررين للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة داخل اللجنة.

84 – وقررت اللجنة أيضاً مواصلة التوصية بعقد اجتماعات على المستوى القطري بشأن رفع الاسم من القائمة، بقيادة منسق الأمم المتحدة المقيم، إذا ما أيّد ذلك البلدُ الجاري رفع اسمه من القائمة. وأشارت اللجنة إلى أن مثل تلك الاجتماعات ينبغي أن تُغذّي مباشرةً اجتماع فريق الخبراء المنظّم قبل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. واقترحت اللجنة أيضاً عقد جلسة تصديق منفصلة بشأن تقييم رفع الاسم من القائمة، قبل الاجتماع المعقود على المستوى القطري.

(6) على نحو مستقل عن التقارير الموجزة المعدة كمدخلات لتقييمات رفع الأسماء من القائمة، يمكن للكيانين أيضاً إعداد تقرير أكثر تفصيلاً يتضمن نتائج البحث الذي يُجرى لأغراض تقييمات الأثر وتوصيفات مواطن الضعف. ويمكن نشر تلك النتائج التفصيلية على الموقع الشبكي للّجنة وأن تكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية للّجنة وللمسؤولين على المستوى القطري وغيرهم من أصحاب المصلحة.

الفصل السابع

الإسهامات في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

85 - استعرضت اللجنة إسهاماتها المحتملة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2022. وقدمت اللجنة إحاطة إلى مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إسهاماتها المقترحة في المؤتمر واعتبرت أيضاً تلك الإسهامات ملائمة للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية والدورة الخامسة عشرة للأونكتاد.

86 - وشددت اللجنة على أهمية التصدي لآثار كوفيد-19 في برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نموا، وسلطت الضوء على نتائج وتوصيات دراستها الشاملة الأولى بشأن ذلك الموضوع (انظر الفصل الثالث).

87 - وكررت اللجنة اقتراحها المقدّم في عامي 2019 و 2020 بشأن الإطار التنظيمي لبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نموا (انظر E/2019/33 و E/2020/33). وشددت اللجنة مرة أخرى على أن موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" سيتيح لأقل البلدان نموا تصميم برنامج عمل متكامل ومنسجم وتآزري وتحديد الإجراءات السياساتية اللازمة للتغلب على المعوقات المؤثرة المستمرة. وعلى النحو المبين أيضاً في بيان اللجنة[7] عن المسألة، كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة تأكيد إضافي لقيمة الاقتراح.

ألف - تدابير لدعم البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسماؤها بالفعل منها

88 - شددت اللجنة على أهمية اتخاذ تدابير دعم دولية مناسبة للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسماؤها بالفعل منها لضمان قدرتها على الحفاظ على ما أحرزته من تقدم إنمائي، والتحضير للخروج من فئة أقل البلدان نمواً وإدارة ذلك الخروج، وبناء قدرتها على الصمود لكي تنتقل بسلاسة بعد عملية الخروج، وهو ما سيكتسب صعوبة إضافية في سياق كوفيد-19.

89 - وكررت اللجنة التأكيد على الإلحاح المتزايد للاقتراحات التي قدمتها إلى المجلس في عام 2020، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي:

(أ) تحسين فرص الحصول على التمويل الإنمائي الميسَّر، بما في ذلك التمويل المناخي؛

(ب) الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) دعم تسخير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على تمويل عام وخاص إضافي؛

(د) زيادة التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية؛

(هـ) تيسير التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي.

90 - وجرى تسليط الضوء أيضاً على أهمية الاقتراح الذي قدمته إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية تشاد، منسقة مجموعة أقل البلدان نمواً في جنيف، بشأن آلية فعّالة للانتقال السلس للبلدان الجاري

(7) متاح على العنوان الشبكي التالي: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-PoA-communique.pdf.

رفع أسمائها[8]. وتعلَّق الاقتراح بالتمديد المحدَّد زمنياً لتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية والنفاذ التفضيلي إلى الأسواق التي يستفيد منها تحديدا أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، شددت اللجنة على ضرورة تمديد العمل بتدابير المعاملة التفضيلية الخاصة لأقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية.

91 - وفي إطار دعمها للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسماؤها بالفعل منها، اقترحت اللجنة تقديم اقتراح ملموس بتحسين آلية الرصد كإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (تم إدراج تفاصيل إضافية بهذا الخصوص في الفصل السادس).

92 - ودعت اللجنة إلى استخدام القوة الجماعية لمجموعات أقل البلدان نمواً في نيويورك وجنيف وغيرهما لتعظيم صوت البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة وتسليط الضوء عليها، وتعزيز تمثيلها في منابر صنع السياسات العالمية، وإيجاد واجهة تفاعل قوية بين عمليات صنع السياسات على الصعيد الوطني والمنظورات السياساتية الدولية. وإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في فوائد وجود مبعوث خاص للأمين العام معني برفع أسماء أقل البلدان نمواً من هذه الفئة للدعوة لصالح البلدان الجاري رفع أسمائها وتوليد المساندة السياسية لتدابير الدعم الدولية الجديدة على الصعيد العالمي.

باء - الدعم الملموس المقدّم من خلال مرفق دعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً

93 - كما ورد في تقريرها إلى المجلس لعام 2020، وتماشياً مع ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة من قِبَل الشركاء الإنمائيين والتجاريين في إتاحة وتمديد إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم القائمة والجديدة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها من القائمة، قامت اللجنة باستعراض عمل أمانتها بشأن مرفق دعم رفع أسماء البلدان من القائمة. ويوفر المرفق إطاراً مفيداً لتعزيز الجهود القائمة وإدماج الدعم المقدّم على صعيد تنمية القدرات فيما يتصل برفع أسماء البلدان من القائمة. والمرفق مصمَّم ليكون منبراً عالمياً تتولى زمامه البلدان يجمع ويوفر خدمات الدعم المتسقة المتمثلة في بناء القدرات وإسداء المشورة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها في ستة مجالات. وطلبت اللجنة من أمانتها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقف على أهبة الاستعداد لتقديم تلك الخدمات بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، وشركاء آخرين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والإطار المتكامل المعزز، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون التنمية في الميدان الاقتصادي. وفي إطار مجال الخدمة الأول، تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، التدريب على نظام الإخطار ePing للعاملين في القطاعين العام والخاص على المستوى القطري لإتاحة المجال للوصول بسهولة إلى المعلومات بشأن التغيّرات في المتطلبات الواجب توافرها في المنتجات في الأسواق الأجنبية.

(8) المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/GC/W/807.

وأشادت اللجنة بالعمل المستمر المضطلع به بشأن المرفق وبالإجراءات الملموسة المتّخذة من قِبَل الأمانة في إطار تنفيذه التجريبي في فانواتو. واقترحت اللجنة استعراض التجربة قبل تمديدها إلى بلدان أخرى.

94 - ورحبت اللجنة أيضاً باهتمام مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون التنمية في الميدان الاقتصادي بالدخول في شراكة مع اللجنة وأمانتها لإجراء استعراض لسياسات تحويل الإنتاج في بنغلاديش، مع كون التعلُّم من الأقران عنصرا رئيسيا فيه.

95 - وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة بدعم مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لمرفق دعم رفع أسماء البلدان. واقترحت اللجنة طرح المرفق، بالتعاون مع المكتب، كإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً خلال الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المزمع عقده في عام 2021. واقترحت اللجنة أيضاً استضافة مناسبة جانبية في المؤتمر في عام 2022، يمكن إطلاق المرفق رسمياً خلالها.

الفصل الثامن

تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

96 - منذ عام 2018، تجري اللجنة استعراضا سنويا للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[9]. وأجرت اللجنة هذا العام تحليلاً للتقارير الخمسة والأربعين المقدمة في عام 2020. وبينما توجد أوجه تقدُّم جديرة بالترحيب، يشير التحليل إلى أن التغييرات التحويلية والهيكلية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 لا تجري بالإلحاح المطلوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، تهدد أزمات الصحة العامة والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية الحالية بعكس مسار التقدم المحرز في السنوات الأخيرة.

97 - **الأهداف والغايات غير المبلغ عنها بالقدر الكافي** - تتمثل الأهداف والغايات التي يشيع عدم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي أكثر من غيرها في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 في تلك الأوثق صلة بالبيئة وتغير المناخ، وبعدم المساواة. وبينما يمكن أن يعزى ذلك إلى الإرث الذي خلّفته الأهداف الإنمائية للألفية وإلى مسألة توافر البيانات، فإنه لا يتسق مع الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة، ومع ضرورة التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومع الأزمات الملحة لتغير المناخ والتدهور البيئي وعدم المساواة، والتي فاقمتها جائحة كوفيد-19.

98 - **عدم ترك أحد خلف الركب** - من المشجّع أنه يجري إيلاء اهتمام أكبر بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. غير أنه لم يتم التطرّق بقدر يُذكر إلى مواضيع تفعيل مفهوم الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛ واتخاذ إجراءات لتجنُّب زيادة تخلُّف الناس عن الركب؛ ودور المجالات السياساتية التحويلية والشاملة لعدة قطاعات التي من شأنها تحقيق نتائج كبيرة ومستدامة على صُعُد إتاحة الإمكانية لتوفير الحماية الاجتماعية، وتوليد فرص العمل، وتوفير الموارد اللازمة للتدابير الأخرى الأكثر اقتراناً بعدم ترك أحد خلف الركب.

99 - **القدرات الإنتاجية والتحوُّل الهيكلي** - يشير أغلب التقارير إلى المسائل المتعلقة بالتحوُّل الهيكلي، بما في ذلك التصنيع والتنويع، لكن القليل جداً منها يعبِّر عن رؤية تحويلية أو يفيد عن إجراءات مثل السياسة الصناعية. ويشير ذلك إلى وجود انفصال بين الطموح إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيلاء اهتمام لنوع التحوُّل الهيكلي الذي يمكن أن يدفع عجلة تنفيذ الأهداف ويكفل استدامة تنفيذها في الأجل الطويل.

100 - **الاستهلاك والإنتاج المستدامان** - الهدف 12 هو من بين أقل الأهداف المبلغ عنها، وكذلك حال الغايات الأخرى المرتبطة مباشرةً بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وليس هناك كثير من التفكير في آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة على النظم الإيكولوجية والناس، داخل الحدود وعبرها.

101 - **عدم المساواة** - تناول عدم المساواة عددٌ أكبر من البلدان مقارنةً بالسنوات السابقة. غير أن عددا قليلا منها أشار إلى إجراء تغييرات هيكلية لمعالجة عدم المساواة المتزايد في الدخول، سواء فيما يتعلق بالتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 (انظر أدناه) أو الاتجاهات القائمة من قبل مثل عدم المساواة المتزايد بين الإيرادات المتأتية من رأس المال والإيرادات المتأتية من العمل. ويتمثَّل أغلب الإجراءات المبلغ عنها للعمل على تحقيق الهدف 10 في مخططات ومشاريع محدَّدة الأهداف، وليس استراتيجيات وسياسات

(9) انظر القسم المخصص لهذا الموضوع على الموقع الشبكي للجنة السياسات الإنمائية (www.un.org/development/desa/dpad/voluntary-national-reviews.html).

واضحة وشاملة. وحظيت غايات الهدف 10 التي تشير إلى عدم المساواة بين البلدان باهتمام أقل حتى مما حظيت به الغايات التي تشير إلى عدم المساواة داخل البلدان.

102 - **معالجة عدم المساواة بين الجنسين** - أشار جميع التقارير في عام 2020 إلى الشؤون الجنسانية، حيث أشارت أغلبيتها العظمى إلى مسائل العنف العائلي وأشار الكثير منها إلى التمثيل العادل للمرأة في الحكومة، والتمكين الاقتصادي، وعدم المساواة في التعليم. وأُولي اهتمام أقل للمسائل الهيكلية التي تُحدِّد معالم عدم المساواة بين الجنسين، مثل محدودية سبل الحصول على الأرض، والتكنولوجيات التمكينية والتدريب والتمويل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ والأعراف القانونية والاجتماعية مثل تلك التي تُحدِّد توزيع عبء العمل غير المدفوع الأجر.

103 - **التأهب لمواجهة الجوائح وكوفيد-19** - على الرغم من أن التحضيرات للاستعراضات الوطنية الطوعية كانت قد بلغت بالفعل مرحلة متقدمة عندما أُعلن عن الجائحة، فإن أغلب التقارير يشمل تقييماً لعواقب جائحة كوفيد-19. وشدَّد أغلبها على الأثر على النمو الاقتصادي، لكن عدداً قليلاً منها ذكر تأثيراتها غير المتكافئة، مثل ارتفاع معدل الوفيات في المجتمعات المحلية المهمشة، والآثار التي لحقت بالإناث تحديدا جراء تدابير الإغلاق الشامل، وهشاشة أوضاع العمال غير النظاميين في مواجهة الكساد العالمي. ولم يولَ أيضاً سوى قدر ضئيل نسبيا من الاهتمام للغاية 3-د فيما يتعلق بالتأهب للجوائح. وستتطلب هذه المسائل، فضلاً عن الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان العدالة في الحصول على اللقاحات والرعاية الصحية، الاهتمام بها في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021.

الفصل التاسع

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

104 - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرِّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ابتغاء المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه. وفي هذا السياق، ستتناول اللجنة موضوع المجلس لعام 2022. وفي الوقت نفسه، ستواصل اللجنة أيضا بحثها وتحليلها بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

105 - ووفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2020 وقرار الجمعية العامة 221/67، ستقوم اللجنة، لأغراض دورتها في عام 2022، برصد التقدم الإنمائي لفانوتو، التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، والبلدان التالية الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة، وهي: أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وساو تومي وبرينسيبي، إلى جانب بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال، حسب الاقتضاء.

106 - وستواصل اللجنة أيضا عملها المتصل بدعم البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها من القائمة، فضلا عن تقديم إسهامات في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2021-2030.

الفصل العاشر

تنظيم الدورة

107 - عقدت اللجنة دورتها الثالثة والعشرين افتراضياً في الفترة من 22 إلى 26 شباط/ فبراير 2021. وحضر الدورة 18 عضوا من أعضاء اللجنة، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

108 - وقدَّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة، ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك أدلى ببيان أمام اللجنة كل من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على البيانات على الموقع الشبكي للجنة على العنوان www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2021/.

109 - ويرد جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفقان

أولا - قائمة بأسماء المشاركين

1 - حضر الدورةَ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

أدريانا عبد النور

ديبابريا بهاتاشاريا

ها - جون تشانغ

ديان إلسون

مارك فلورباي

ساكيكو فوكودا - بار

كيفن غالاغر

أرونابها غوش

ترودي هارتزنبرغ

أمينة ماما

ماريانا مازوكاتو

ليتيسيا ميرينو

جاكلين موسييتوا

كيث نورس

خوسيه أنطونيو أوكامبو

تافيري تيسفاشيو

رولف فون دير هوفن

ناتاليا فوشكوفا

2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الإطار المتكامل المعزز

صندوق النقد الدولي

مركز التجارة الدولية

مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

ثانيا - جدول الأعمال

1 - الجلسة الافتتاحية.

2 - الاستعراضات الوطنية الطوعية.

3 - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً.

4 - رصد البلدان.

5 - الرصد المعزز والتحسينات في عملية رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نموا.

6 - الإسهامات في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

7 - موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8 - تأثير جائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نموا.

9 - التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

10 - إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن أقل البلدان نموا.

210421 200421 21-03639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق